احكام الشيك في قانون المعاملات التجارية الاتحادي

رقم 50 لسنة 2022

بحث مقدم الى مكتب حبيب الملا

اعداد الطالبة

منة محمد يونس

الفهرس

	العنوان	رقم الصفحة
الفهرس (خطة البحث)		2
المقدمة والاشكالية		4-3
الباب الأول	ماهية الشيك والجرائم والعقوبات المتعلقة به	4
الفصل الأول	ماهية الشيك واحكامه القانونية	9-5
الفصل الثاني	الجرائم والعقوبات المتعلقة بالشيك وفقا للمرسوم بقانون الجديد	12-9
الباب الثاني	طرق المطالبة بقيمة الشيك وإجراءات التنفيذ وفقاً لتعديلات المرسوم بقانون الجديد	12
الفصل الأول	طرق المطالبة بقيمة الشيك	13-12
الفصل الثاني	إجراءات التنفيذ وفقاً لتعديلات القانون الجديدة	15-13
الخاتمة		16
الملاحق والمراجع		18-17

❖ **المقدمة:**

يُعدُّ الشيك من أهم أدوات الوفاء في المعاملات التجارية، حيث يمنح الثقة بين الأطراف المتعاملة ويساهم في تسهيل العمليات المالية. وقد شهد المرسوم بقانون المعاملات التجارية الاتحادي رقم (50) لسنة 2022 تعديلات جوهرية على أحكام الشيك، في الكتاب الرابع منه بهدف تسهيل إجراءات تحصيله مما بهدف يعزز الأمان القانوني وتقليل النزاعات الناتجة عن إساءة استخدامه ومن أبرز التعديلات التي تضمنها القانون الجديد إلغاء تجريم اصدار الشيك بدون رصيد وقبول الوفاء الجزئي للشيك واعتبار الشيك سندا تنفيذيا.

وعليه، جاء هذا البحث مقسمًا إلى بابين رئيسيين، يتضمن كل منهما مجموعة من الفصول وفق الخطة التالية:

الباب الأول: "ماهية الشيك والجرائم والعقوبات المتعلقة به"، ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: يتناول ماهية الشيك وأحكامه القانونية من حيث تعريفه وخصائصه والشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لإنشائه، مع بيان أوجه التمييز بينه وبين الأوراق التجارية الأخرى.

الفصل الثاني: يتناول الجرائم والعقوبات المتعلقة بالشيك وفقًا للمرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022، مع تسليط الضوء على أهم التعديلات التي طرأت على النظام العقابي للشيك.

الباب الثاني: "طرق المطالبة بقيمة الشيك وإجراءات التنفيذ وفقاً لتعديلات المرسوم بقانون الجديد"، ويشتمل كذلك على فصلين:

الفصل الأول: يتناول طرق المطالبة بقيمة الشيك سواء بالوسائل الودية أو القضائية، مع بيان التعديلات الحديثة المتعلقة بحصول المستفيد على حق التنفيذ المباشر.

الفصل الثاني: يستعرض إجراءات التنفيذ وفقًا لتعديلات القانون الجديد، وما استحدثه المشرع من ضمانات وإجراءات سريعة لتحصيل قيمة الشيك باعتباره سندًا تنفيذياً.

ويُختتم البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات المقترحة لدعم التعامل الآمن بالشيكات في ضوء التشريعات الحديثة.

❖ **الإشكالية:**

- **مدى كفاية التعديلات القانونية في معالجه الشيكات المرتجعة وحدود الحماية الجنائية للشيك في ضوء قانون المعاملات التجارية الاتحادي رقم 50 لسنه 2022:**

تمثل الشيكات المرتجعة إحدى أبرز الإشكاليات التي تواجه التعاملات التجارية، لما يترتب عليها من آثار اقتصادية وقانونية تمسّ استقرار المعاملات المالية. وقد جاء المرسوم بقانون المعاملات التجارية الاتحادي رقم (50) لسنة 2022 بتعديلات جوهرية، تضمنت إلغاء تجريم إصدار الشيك بدون رصيد، مع الإبقاء على بعض صور المسؤولية الجنائية، إلى جانب تعزيز وسائل التنفيذ المدني، مثل اعتبار الشيك سندًا تنفيذيًا وقبول الوفاء الجزئي.

ورغم هذه التعديلات التي تهدف إلى تقليل النزاعات وتيسير تحصيل الشيكات، يثور التساؤل حول مدى كفايتها في معالجة ظاهرة الشيكات المرتجعة، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين تسهيل التعاملات التجارية من جهة، وحماية حقوق المستفيدين من جهة أخرى.

كما يبرز التساؤل حول نطاق الحماية الجنائية المتبقية للشيك، ومدى فعاليتها في ردع الممارسات غير المشروعة، لا سيما في ظل إلغاء العقوبات السالبة للحرية واستبدالها بإجراءات مدنية وتنفيذية.

وبالرغم من ذلك كانت توجد إشكالية أخرى من الناحية العملية من حيث التطبيق القضائي في نوعية الشيكات التي يمكن وضع الصيغة التنفيذية عليها وتنفيذها مباشرة دون قيد دعوى قضائية والتحصل على حكم قضائي، حيث نص القانون بأن الشيكات التي ارتدت لعدم وجود رصيد كافي يمكن وضع الصيغة التنفيذية عليها واضافت بعض الاحكام القضائية وعارضتها البعض الأخر بشأن إدراج الشيكات التي ارتدت لغلق الحساب من ضمن الشيكات التي يمكن تنفيذها بشكل مباشر بوضع الصيغة التنفيذية وجعلها في وضع مماثل للشيكات التي ارتدت لعدم كفاية الرصيد.

وقد تم حسم الخلاف القضائي من خلال المبدأ الذي أقرته هيئة توحيد المبادئ القضائية الاتحادية والمحلية بموجب قرارها الصادر بتاريخ /21ديسمبر2023/ في الطلب رقم (1) لسنة 2023 يقضي باعتبار أن عبارة (غلق الحساب) تتساوى مع عبارتي (عدم وجود رصيد وعدم كفايته) المنصوص عليها في القانون.

وبناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل مدى كفاية التعديلات الجديدة في معالجة مشكلة الشيكات المرتجعة، وتقييم حدود الحماية الجنائية للشيك في ظل القانون الجديد.

الباب الأول: ماهية الشيك والجرائم والعقوبات المرتبطة به

انطلاقاً من أهمية الشيك كأداة مالية وتجارية حيوية، سيتم في هذا الباب التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالشيك، من حيث تعريفه القانوني وخصائصه وأحكامه، مع بيان الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لإنشائه. كما سيتم تسليط الضوء على الاختلاف بين الشيك وغيره من الأوراق التجارية.

الفصل الأول: ماهية الشيك وإحكامه القانونية

<u>أولا</u>: تعريف الشيك وخصائصه وتحليل المادة 514

أ. تعريف الشيك:

وفقًا للمادة (514) من قانون المعاملات التجارية الاتحادي، يعرف الشيك بأنه " ورقة تجارية تتضمن امراً صادراً من الساحب الى المصرف المسحوب عليه بأن يدفع في اليوم المبين فيه كتاريخ لإصداره مبلغاً معيناً من النقود لإذن شخص ثالث هو المستفيد او لحامله"

ب. الخصائص القانونية للشيك: –

يتبين من مفهوم المادة 514 ان الشيك يتميز بعدة خصائص قانونية تميزه عن غيره من الأوراق التجارية:

1. **صفة الإلزام** :يُلزم البنك المسحوب عليه بدفع قيمة الشيك للمستفيد عند الاطلاع وحال توفر الرصيد.
2. **أداة وفاء وليس ائتمان**[1] :يُستخدم الشيك كوسيلة مباشرة لسداد الديون وليس كأداة ائتمان مثل الكمبيالة أو السند الإذني[2].
3. **وجوب استيفاء البيانات الشكلية** :لا يُعتبر الشيك صحيحًا إلا إذا احتوى على البيانات الإلزامية مثل اسم الساحب والمستفيد، تاريخ الإصدار، توقيع الساحب، والمبلغ المكتوب.
4. **عدم اشتراط القبول** :لا يحتاج الشيك إلى قبول المسحوب عليه (البنك) على عكس الكمبيالة، حيث يجب صرفه عند تقديمه.
5. **قابلية التداول** :يمكن تداول الشيك عن طريق التظهير أو التسليم ما لم ينص على خلاف ذلك.

❖ **السوابق القضائية المتعلقة بتعريف الشيك**

❖ قضت محكمة التمييز بدبي، الطعن رقم 2019/108 تجاري، بجلسة 2019/12/10: أن "الشيك يُعد وسيلة وفاء وليس وسيلة ائتمان، وأن تقديمه للوفاء كافٍ لإلزام الساحب بالوفاء الفوري دون حاجة لقبول المسحوب عليه، مما يضع مسؤولية مباشرة على الساحب لضمان توفر الرصيد الكافي عند إصداره.

[1] ملاحظة: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الرابع، دار النهضة العربية، القاهرة، حيث تناول السنهوري الشيك كأداة وفاء وأكد على تمييزه عن الكمبيالة والسند الأذني من حيث وجوب وفائه عند الاطلاع وعدم حاجته إلى القبول.

[2] المادتان (551)، (552) من قانون المعاملات التجارية الاتحادي رقم 50 لسنة 2022. والمادة 512 من قانون المعاملات التجارية رقم 50 لسنة 2022

❖ كما أصدرت المحكمة الاتحادية العليا أحكامًا مشابهة تؤكد هذه المبادئ، مشيرةً إلى ضرورة التزام الساحب بالقوانين المصرفية المتعلقة بالشيك حيث أكدت في حكم لها في الطعن رقم 539 لسنة 2012 قضائية – بتاريخ 7 مايو 2013 أن الشيك المستوفي لشرائطه يُعد أداة وفاء يجري مجرى النقود في المعاملات، ولا يجوز اعتباره أداة ائتمان

ثانيا: الشروط الشكلية والموضوعية لإنشاء الشيك والتحليل القضائي

1- الشروط الشكلية: -

لكي يكون الشيك صحيحًا من الناحية القانونية، يجب أن يتضمن البيانات الإلزامية التالية[3]:

1. **كلمة "شيك** :"يجب أن تظهر بوضوح في الصك وان يكون الشيك مكتوباً
2. **أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين.**
3. **اسم المسحوب عليه:** ويجب ان يسحب الشيك على أحد المصارف في الدولة
4. **المستفيد:** اما ان يكون شخص مسمى صراحةً او الى حامل الشيك
5. **مكان الوفاء:** وتحديد مكان الوفاء مهم للغاية من اجل تحديد المحكمة المختصة في حالة النزاع والقانون الواجب التطبيق في حالة تداول الشيك في دول مختلفة
6. **تاريخ إنشاء الشيك:** حيث تكمن أهمية معرفة تاريخ الشيك من تمتع الساحب بأهلية الالتزام وعما إذا كان لدى الساحب مقابل وفاء من عدمه، وحساب المواعيد التي حددها القانون لمرور الزمن
7. **توقيع الساحب:** وهو يعتبر من اهم البيانات الإلزامية، وفي حالة عدم التوقيع فلا يكون هناك أي وجود او أثر للشيك [54]

السوابق القضائية المتعلقة بالشروط الشكلية: -

التحليل: إن عدم استيفاء البيانات والشروط المشار اليها في البند 1 أعلاه يؤدي إلى بطلان الشيك أو عدم قابليته للتداول، وهذا ما أكدته محكمة تمييز دبي. **قرارها رقم 364 لسنة 2009 تجاري** جلسة 2009

كما قضت المحكمة الاتحادية العليا – الطعن رقم 539 لسنة 2012 – جلسة 7 مايو 2013

[3] ملاحظة: د. عبد الحميد الشواربي، شرح القانون التجاري: الأوراق التجارية والشيك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الذي أوضح أن عدم استيفاء البيانات الشكلية الأساسية للشيك يؤدي إلى بطلانه، وفقدانه لصفته كأداة وفاء.

[4] دولة الامارات العربية المتحدة، محكمة دبي، الطعن رقم (241) لسنة 90 جلسة 1990/7/21

[5] دولة الامارات العربية المتحدة، محكمة تمييز دبي الطعن رقم (596) لسنة 2003 جلسة 2005/6/12

على أن البيانات الشكلية في الشيك ضرورية، وأي نقص فيها يُفقد الشيك صفته القانونية ويمنع اعتباره أداة وفاء.

هذه القرارات تبرز أهمية البيانات الشكلية للشيك في تحديد صحته القانونية وقابليته للتنفيذ. فأي نقص أو خلل في هذه البيانات قد يؤدي إلى بطلان الشيك أو عدم قابليته للتداول.

2- الشروط الموضوعية

إلى جانب الشروط الشكلية، هناك شروط موضوعية يجب توفرها لضمان صحة الشيك، وهي:

أ- **موضوع الالتزام:** وهو مبلغ محدد من النقود والشيك الذي لا يتضمن مبلغ النقود يكون باطلا لانعدام الموضوع

ب-**الرضا الصحيح** :يجب أن يكون الساحب متمتعًا بالأهلية القانونية وألا يكون هناك عيب في إرادته.

ت-**وجود مقابل الوفاء** :يجب أن يكون للساحب رصيد كافٍ في البنك عند إصدار الشيك.

ث- **سبب مشروع** :لابد ان يكون سبب الالتزام مشروعاً لا يجوز إصدار شيك دون مبرر قانوني كالتسوية المالية أو سداد الديون.

❖ **<u>حالات بطلان الشيك</u>**

يُبطل الشيك في الحالات التالية[6]:

1- **عيوب في الشكل:**

إذا خَلَت ورقة الشيك من أحد العناصر الجوهرية المنصوص عليها قانونًا، مثل

- توقيع الساحب
- اسم المستفيد،
- مبلغ الشيك، قد يؤدي ذلك إلى بطلانه أو عدم قابليته للصرف
- وجود شطب أو تحرير في بيانات الشيك دون تصديقه من الساحب.

2- **عيوب في المضمون**[7]:

- إذا كان التوقيع غير مطابق للتوقيع المعتمد لدى البنك، أو إذا ثبت تزوير توقيع الساحب، يكون الشيك باطلًا وغير قابل للصرف.

[6] ملاحظة: محمد حسنين فهمي، النظرية العامة للالتزامات في القانون التجاري، دار الجامعة الجديدة، حيث أكد على أن عيوب الرضا والأهلية تؤثر على صحة الشيك وتجعل الوفاء به غير ملزم قانونيًا.

[7] شريف محمد غنام، الوجيز في الأوراق التجارية في قانون دولة الامارات العربية المتحدة: الشيك كنموذج، دار الحكمة، الشارقة,2022 ط1 ص75

- تغيير بيانات الشيك بعد إصداره دون موافقة الساحب. أي تعديل جوهري على بيانات الشيك بعد إصداره، مثل تغيير المبلغ أو تاريخ الاستحقاق، دون موافقة الأطراف المعنية قد يؤدي إلى اعتباره مزوّرًا وباطلًا.
- إذا كان الشيك مرتبطًا بمعاملات غير قانونية، مثل غسل الأموال أو الاحتيال، فإنه يفقد قوته الإلزامية ويصبح باطلًا قانونيًا.

3- **عيوب في الأهلية:**

- إصدار الشيك من قبل شخص فاقد الأهلية، مثل القاصر أو المجنون.
- إصدار الشيك تحت تأثير الإكراه أو التهديد.

❖ **السوابق القضائية المتعلقة بالشروط الموضوعية: –**

قرار محكمة تمييز دبي رقم 269 لسنة 2008 تجاري جلسة 2008/11/23

في هذا الحكم، قضت المحكمة بأن:

الساحب يجب أن يتمتع بالأهلية القانونية الكاملة عند إصدار الشيك. في حالة عدم توافر هذه الأهلية، يمكن اعتبار الشيك باطلًا

كما قضت محكمة التمييز – دبي (الطعن رقم 2006/302 جزاء)
يشترط لقيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون الشيك صادراً عن رضا حر، وموقعاً بإرادة سليمة، وإلا انتفى القصد الجنائي".

<u>ثالثا</u>: الفرق بين الشيك والأوراق التجارية الأخرى

1- الفرق بين الشيك والكمبيالة[8]

- الشيك يُدفع عند الاطلاع فورًا، بينما الكمبيالة قد تتضمن أجلًا للدفع.
- لا يحتاج الشيك إلى قبول من المسحوب عليه، بينما الكمبيالة تتطلب قبول المدين.
- لا يتضمن الشيك فائدة أو أجلًا، على عكس الكمبيالة التي قد تُستخدم كأداة ائتمان.
- لا يتم سحب الشيك الا على مصرف فقط
- الشيك أداة وفاء فقط، اما الكمبيالة فتعتبر أداة ائتمان

[8] ينظر دولة الامارات العربية المتحدة محكمة تمييز دبي طعن رقم 272 لسنة 24 جلسة 10 ابريل 2004

2- الفرق بين الشيك والسند الأذني

- السند الأذني هو تعهد مكتوب بدفع مبلغ معين في تاريخ لاحق، بينما الشيك هو أمر بالدفع الفوري.
- يحتوي السند الأذني على طرفين فقط (المحرر والمستفيد)، بينما يتضمن الشيك ثلاثة أطراف (الساحب، المسحوب عليه، المستفيد).
- المسحوب عليه في الشيك يشترط ان يكون بنكاً اما المسحوب عليه في السند الاذني لا يشترط ان يكون بنكاً
- الشيك يدفع فوراً عند الاطلاع، بينما السند الاذني يدفع في تاريخ محدد او عند الطلب

الفصل الثاني: الجرائم والعقوبات المتعلقة بالشيك وفقا للمرسوم بقانون الجديد

بعد تناول ماهية الشيك وأحكامه الأساسية، سيتم الانتقال في هذا الفصل إلى استعراض الجرائم والعقوبات المرتبطة باستخدام الشيكات، وذلك في ضوء التعديلات التي أدخلها المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022، مع التركيز على التحول من الطابع الجزائي إلى الطابع المدني في التعامل مع الشيكات المرتجعة على النحو التالي: -

1- إلغاء العقوبة الجنائية العامة وإقرار العقوبات المدنية – وتحليل المادة 675 من القانون

وفق التعديلات الحديثة، تم إلغاء عقوبة الحبس في معظم حالات إصدار الشيك بدون رصيد.

<u>تحليل المادة 675</u>: في حال وجود غش، تزوير، أو إصدار أمر بعدم صرف الشيك بدون مبرر مشروع، تبقى العقوبات الجنائية موجودة، حفاظاً على الثقة العامة.

<u>مناقشة</u>:

هذا التطور يعكس رغبة المشرع في تحقيق توازن بين حماية التعاملات التجارية وتسهيل المعاملات المدنية. كما ان نقل أغلب النزاعات المتعلقة بالشيك إلى نطاق التنفيذ المدني يخفف العبء عن القضاء الجنائي. حيث كان إصدار شيك بدون رصيد في السابق جريمة يُعاقب عليها بالحبس، إلا أن القانون الجديد رقم (50) لسنة 2022 ألغى الحبس كعقوبة رئيسية في معظم حالات الشيكات المرتجعة[9]، واستبدلها بغرامات مالية وعقوبات مدنية، وبعبارة أخرى لم يعد اصدار الشيك بدون رصيد قضية جزائية، بل قضية مدنية

[9] ينظر: حسن محمد عرب، ظاهرة الشيكات المرتجعة وموقف القضاء الجنائي، مجلة معهد دبي القضائي، العدد 10,2012, ص53 , وينظر: صلاح الدين محمد شوشاري، جرائم الشيك في قانون العقوبات، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، عمان 2005 ص58

تتطلب تسوية بين الاطراف المعنية بوسائل أخرى، بعيدًا عن المسار الجزائي الذي كان متبعًا في التشريعات السابقة.

2- مسؤوليات المصارف وعقوبات البنك

لقد فرض المشرع بعض الالتزامات المشددة على البنوك لضمان سلامة عملية صرف الشيكات عدم الالتزام يؤدي إلى الغرامات المالية.

مناقشة: مما لا شك فيه ان تلك الالتزامات المشددة تشكل تحفيزًا للبنوك لاعتماد معايير فحص ورقابة دقيقة.

3- الجرائم والعقوبات: –

أ- تشمل الجرائم التي يعاقب[10] عليها بالغرامة التي لا تقل عن (10%) من قيمة الشيك وبحد أدنى لا يقل عن (5,000) خمسة ألاف درهم ولا تزيد على ضعف قيمة الشيك الجرائم التالية: –

1. التصريح عمداً وخلافاً للحقيقة بعدم وجود مقابل وفاء للشيك او بوجود مقابل وفاء اقل من قيمته
2. الرفض بسوء نية وفاء شيك مسحوب على المصرف وله مقابل وفاء
3. رفض البنك صرف الشيك دون مبرر قانوني.
4. الامتناع عن الوفاء الجزئي للشيك من قبل البنك ما لم يرفض الحامل ذلك

ب-على الرغم من إلغاء عقوبة الحبس في أغلب حالات الشيكات المرتجعة، إلا أن القانون احتفظ بعقوبات صارمة في بعض الحالات المحددة على سبيل الحصر في المادة (675). حيث نص على معاقبة مرتكب هذه الأفعال بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تقل عن 10% من قيمة الشيك، على ألا تقل عن 5,000 درهم إماراتي، ولا تتجاوز ضعف قيمة الشيك، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ومن أبرز هذه الجرائم ما يلي:

1- حالات الغش مثل اصدار امر للبنك بعدم صرف الشيك بدون مبرر

2- اغلاق الحساب قبل صرف الشيك او سحب كامل الرصيد الموجود فيه او تسبب عمدا في تجميده

3- تعمد تحرير الشيك أو توقيعه بصورة تمنع من صرفه.

ج- استحدث القانون عقوبات مشددة في الحبس لمدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن 20000 ألف درهم ولا تزيد عن 100,000 درهم وذلك بالنسبة للجرائم التالية:

1- كل من زور أو اصطنع شيكا أو نسبه للغير بان ادخل تغييرا في بياناته بالإضافة أو الحبس أو بغيرها من الطرق المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات

[10] بكري عبد الله سؤال وجواب في جرائم الشيك، النيابة العامة دبي 2022 ص 8-7

2- كل من استعمل شيكا مزورا أو مصطنعا مع علمه بذلك

3- كل من قبل مبالغ مدفوعة عن طريق شيك مزور أو مصطنع مع علمه بذلك

4- كل من استعمل شيكا محررا صحيحا باسم غيره أو انتفع به بغير وجه حق أو ارتبط استعماله بجريمة احتيال

ح- علاوة على ما سبق من عقوبات، فقد استحدث القانون عقوبات تُفرض على البنك المسحوب عليه، تتمثل في غرامة لا تقل عن 10% من قيمة الشكوى، وبحد أدنى يبلغ 5,000 درهم، ولا تتجاوز ضعف قيمة الشيك، وذلك بحق كل من يرتكب أحد الأفعال التالية:

1- التصريح عمدا وخلافا للحقيقة بعدم وجود مقابل وفاء للشيك او بوجود مقابل وفاء اقل من قيمته

2- الرفض بسوء نية وفاء شيك مسحوب على البنك وله مقابل وفاء لحامل لم تقدم بشأنه معارضه صحيحه

3- عدم وضع البنك بيان الامتناع عن الدفع الذي يجب ان يكون مكتوبا ومؤرخا على الشيك ذاته

4- امتناع البنك على الوفاء الجزئي للشيك او عدم اصدار شهادة بذلك او عدم تسليم أصل الشيك للحامل

خ- للمحكمة في حال حكمها بالإدانة في الجرائم السابقة الحق في ان تأمر بحظر ممارسة المحكوم عليه للنشاط التجاري او المهني مدة بحد اقصى ثلاثة سنوات في حال ارتكابه تلك الجرائم على ان يستأنف المحكوم عليه نشاطه بعد ذلك وتعد مدة الثلاث سنوات مدة معقولة كنتيجة ارتكابه للجرائم المشار اليها

د- يجوز للمحكمة في بعض الجرائم ان تأمر بسحب دفتر الشيكات من المحكوم عليه لفترة زمنية محددة لا تزيد عن خمس سنوات

ذ- يجوز للمحكمة ان تقضي بعقوبة تكميلية بجانب العقوبة الاصلية تتمثل في مصادرة للأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة او استخدمت في ارتكابها

ر- وفي حالة العود او تكرار ارتكاب الجرائم المشار اليها أعلاه يعاقب المحكوم علية بالحبس لمدة سنة والغرامة بحد أدنى 50 ألف درهم وحد اقصى 100 الف درهم او احدى هاتين العقوبتين

ز- في حال ارتكاب إحدى الجرائم المشار إليها أعلاه باسم ولحساب شخص اعتباري، فلا يُعاقب المسؤول عن الإدارة الفعلية لهذا الشخص، إلا إذا ثبت علمه بوقوع الجريمة أو إذا ارتكبها لتحقيق مصلحة لنفسه أو لغيره. ويجوز للمحكمة أن تقضي بإيقاف ترخيص مزاولة الشخص الاعتباري للنشاط لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، وفي حال التكرار (العود)، يُحكم بإلغاء الترخيص أو حل الشخص الاعتباري، وذلك بحسب الأحوال.

السوابق القضائية: –

الطعن رقم 6 لسنة 2013 جزائي، محكمة تمييز رأس الخيمة، بتاريخ 24 يونيو 2013 :أكدت المحكمة أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد لا تتطلب قصدًا خاصًا، وأن الساحب يضمن الوفاء بقيمة الشيك

- بعد التعرف على الإطار الجنائي والتنظيمي للشيك، يركز هذا الباب على الآليات والإجراءات القانونية التي أتاحها المشرع لتحصيل قيمة الشيك بطرق مباشرة وسريعة، بما يتماشى مع التعديلات الجديدة الهادفة إلى تعزيز فعالية التنفيذ وحماية حقوق حملة الشيكات.

الباب الثاني: طرق المطالبة بقيمة الشيك وإجراءات التنفيذ وفقاً لتعديلات المرسوم بقانون الجديد

الفصل الأول: طرق المطالبة بقيمة الشيك

في هذا الفصل، سنستعرض الطرق المختلفة التي يستطيع المستفيد من الشيك اتباعها لتحصيل قيمته، سواء عبر المطالبة الودية أو القضائية، مع بيان دور قاضي التنفيذ في تبسيط الإجراءات.

يمكن للمستفيد أو الحامل اتخاذ عدة إجراءات قانونية لتحصيل قيمة الشيك وتشمل[11]:

1. المطالبة الودية عبر تقديم الشيك للبنك خلال المدة القانونية لتحصيله
2. إلزام البنك بالوفاء الجزئي للشيك وهو يكون في حالة إذا كان المبلغ المتوفر في الحساب اقل من مبلغ الشيك ما لم يرفض حامل الشيك الوفاء الجزئي ويجب على البنك في حالة الوفاء الجزئي للشيك منح الحامل شهادة الوفاء الجزئي ويحق لحامل الشيك الرجوع ببافي المبلغ على الساحب وفقا لأحكام القانون باعتبار الشيك سندا تنفيذيا
3. رفع دعوى قضائية أمام المحكمة المختصة لتحصيل قيمة الشيك في الحالات التي لا يعد الشيك سندا تنفيذيا وذلك من خلال تقديم أمر أداء في حالة انتهاء صلاحية الشيك أو بطريق الدعوى المدنية في حال كان الشيك مرتبطا بمطالبات لا يتحقق فيه شروط أمر الأداء
4. اللجوء إلى قاضي التنفيذ لتحصيل قيمة الشيك فورًا حيث أصبح بالإمكان اتخاذ إجراءات سريعة لتحصيل الشيك المثبت عليه من قبل البنك المسحوب عليه بعدم وجود رصيد او عدم كفايته وجعل الشيك سندا تنفيذيا يحق للحامل اللجوء إلى قاضي التنفيذ مباشرة للحصول على أمر تنفيذ دون الحاجة إلى دعوى

[11] ملاحظة: د. أحمد شوقي عبد الرحمن، التنفيذ الجبري للأوراق التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، تناول فيه أساليب التنفيذ على السندات التجارية بما فيها الشيك، ودور قاضي التنفيذ في حماية حقوق حملة الأوراق التجارية.

قضائية مدنية مطولة او فتح بلاغ لدى الشرطة او تقديم شكوى.[12] (مناقشة: ان السماح للمستفيد بالتنفيذ بهذا الاجراء يوفر له سهولة وسرعة حقوقه ولكن يتطلب ضمانات من البنك لمنع إساءة استخدام الالية

5. كما أن للبنوك الحق في اتخاذ تدابير وقائية وعقوبات تبعية على الساحب منها وضع قيود على الحسابات المصرفية للأفراد الذين يسيئون استخدام الشيكات. وسحب دفتر الشيكات ووقف النشاط المهني او التجاري للشخص الاعتباري وغيرها من العقوبات التبعية والتكميلية
6. يمكن للساحب تجنب العقوبة إذا قام بتغطية قيمة الشيك قبل تقديمه للصرف، أو إذا حصل على موافقة المستفيد على إلغاء الشيك.

الفصل الثاني: إجراءات التنفيذ وفقا لتعديلات القانون الجديدة

في سياق دعم التنفيذ الفوري لحقوق الدائنين، يتناول هذا الفصل إجراءات التنفيذ الحديثة للشيك باعتباره سنداً تنفيذياً، مع استعراض الضمانات والآليات المستحدثة لتسهيل عملية التنفيذ وتحقيق الحماية القانونية للمستفيد.

<u>أولًا</u>: تنفيذ الشيك كأداة تنفيذ مباشرة

- أتاح المرسوم بقانون الجديد لحامل الشيك المرتجع المثبت بعدم وجود رصيد او عدم كفايته الحق في اللجوء مباشرة إلى قاضي التنفيذ في المحكمة للحصول على الصيغة التنفيذية على الشيك والحصول على أمر تنفيذ، دون الحاجة إلى رفع دعوى مدنية مسبقة او فتح بلاغ لدى الشرطة او تقديم شكوى
- أصبح الشيك يُعامل كوثيقة تنفيذية رسمية، شأنه في ذلك شأن السندات التنفيذية الأخرى.
- ولكي يعد الشيك سندا تنفيذيا لابد من ان يثبت على الشيك من قبل المصرف عدم وجود رصيد له او عدم كفاية الرصيد أو غلق الحساب[13] والحصول من المصرف على شهادة تفيد ذلك ومن ثم يكون لقاضي التنفيذ وضع الصيغة التنفيذية على الشيك

[12] ملاحظة: المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 245 لسنة 2021 تجاري، جلسة 2021/06/22: أكدت المحكمة أن الشيك المرتجع لعدم كفاية الرصيد يُعد سندًا تنفيذيًا بذاته وفقًا لقانون المعاملات التجارية، مما يغني عن رفع دعوى أصلية للحصول على حكم قضائي.

- [13] أصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكمًا يقضي بإلزام البنك بتنفيذ أوامر الدفع الصادرة عن قاضي التنفيذ مباشرة، وذلك استنادًا إلى القواعد الجديدة التي تمنح الشيك قوة تنفيذية تعادل السند التنفيذي. وكذلك المبدأ الذي أقرته هيئة توحيد المبادئ القضائية الاتحادية والمحلية بموجب قرارها الصادر بتاريخ /21ديسمبر2023/ في الطلب رقم (1)لسنة 2023 يقضي باعتبار أن عبارة (غلق الحساب) تتساوى مع عبارتي (عدم وجود رصيد وعدم كفايته) المنصوص عليها في المادة 667 من القانون المعاملات التجارية رقم 50 لسنة 2022، ويمكن وضع الصيغة التنفيذية على الشيك دون الحصول على حكم قضائي.

- **تحليل:**

تحليل قرار هيئة توحيد المبادئ القضائية (21 ديسمبر 2023):

- لقد حسمت الهيئة الجدل بإقرار أن غلق الحساب يُعادل عدم وجود رصيد.

مناقشة:

هذا القرار عزز الوضوح التشريعي ومنع محاولات التهرب من الالتزامات عبر إغلاق الحساب.

- هناك إجراءات ومتطلبات لقيد تنفيذ الشيكات على نظام المحكمة ومركز فض المنازعات الايجارية وفقا لما يلي:

1- تقديم شهادة برقم الايبان IBAN لطالب التنفيذ في حال كان لديه حساب بنكي

2- اسم المستفيد المستلم لقيمة الشيك وعنوانه ووسائل التواصل ورقم هويته او جواز سفره

3- شهادة من البنك المسحوب عليه الشيك المرتجع تتضمن ما يلي: -

أ- عنوان الساحب وبريده الالكتروني ووسائل التواصل الخاصة وفقا للعقد الموقع بينه وبين البنك

ب- سبب رجوع الشيك دون صرفه

ت- تاريخ ارجاع الشيك مع ذكر فرع البنك

ث- قيمة الشيك الاجمالية والمبلغ المسدد منه في حالة الوفاء بالشيك المرتجع جزئياً

ج- اسم صاحب الحساب باللغتين العربية والانجليزية مع رقم هويته او جواز سفره واقامته ان وجدت

ح- إذا كان محرر الشيك المرتجع شركة اعتبارية ترفق الرخصة التجارية مع رقم هوية او جواز السفر وإقامة مديرها

خ- سندج التوكيل للممثل القانوني ان وجد على ان يكون موثقا ومصدقا من الجهات المختصة

د- يجب تقديم كل ما سبق باللغة العربية والا يجب ترجمتها الى العربية من قبل مترجم قانوني معتمد اصولاً

ذ- بعد تسجيل الملف التنفيذي يصدر قاضي التنفيذ قرار بمنع سفر المنفذ ضده ويخطره بالدعوى مع امهاله 7 أيام لمراجعة دائرة التنفيذ لتسديد قيمة الشيك المرتجع او ما تبقى منه والا جاز

لطالب التنفيذ ان يطلب الاستعلام على أموال المنفذ ضده من اجل إيقاع الحجز عليها تمهيداً لبيعها بالمزاد العلني لتحصيل قيمة الشيك المرتجع

ثانيًا: الدفع الجزئي للشيك

- في حال عدم كفاية الرصيد لدفع قيمة الشيك بالكامل، يلتزم البنك بدفع المبلغ المتاح في الحساب للمستفيد، ويثبت ذلك على ظهر الشيك.
- يحق لحامل الشيك المطالبة بالجزء المتبقي عبر الطرق القانونية.

ثالثا: – الطعون والإجراءات القانونية للاعتراض على تنفيذ الشيك

- يحق للساحب أو المنسوب إليه الشيك الاستشكال بوقف التنفيذ أو الاعتراض على تنفيذ الأمر التنفيذي، وذلك بطلب يُقدَّم إلى المحكمة المختصة، بدعوى تُسمى منازعة موضوعية شريطة أن يُرفق بأدلة جدية على وجود تزوير، أو خطأ جوهري في الشيك، أو إثبات سداد القيمة، أو أي سبب قانوني آخر يبرر وقف التنفيذ.
- للمحكمة سلطة وقف تنفيذ الشيك بصفة مؤقتة إذا اقتنعت بوجود أسباب جدية وموثقة تدحض صحة المطالبة أو تنفي قانونيتها.
- يجب تقديم الاعتراض ضمن المدة القانونية المحددة، وفي حال قبول الاعتراض، يمكن للمحكمة إلغاء أمر التنفيذ أو تعديله، بحسب ما يظهر لها من وقائع وأدلة.

❖ بعد هذه الدراسة التفصيلية لمختلف الجوانب المتعلقة بالشيك، من تعريفه وأحكامه إلى طرق تحصيله وتنفيذ قيمته، نختتم هذا البحث بعرض أبرز النتائج والتوصيات المستخلصة لدعم الممارسات القانونية السليمة في التعامل بالشيكات.

الخاتمة:

يُعد الشيك من أبرز أدوات الدفع المعتمدة في النظام المالي الحديث، لما يتمتع به من موثوقية وسهولة في الاستخدام بين الأفراد والمؤسسات. وقد جاءت التعديلات التشريعية الأخيرة في دولة الإمارات، وبالأخص بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022، لتعكس نهجًا متطورًا ومتوازنًا في تنظيم التعاملات بالشيكات[14].

فقد ساهمت هذه التعديلات في تقليص المخالفات المرتبطة بإصدار الشيكات دون رصيد، من خلال الانتقال من العقوبات الجزائية إلى الحلول المدنية والمالية، بما يحفظ حقوق حملة الشيكات ويقلل في الوقت ذاته من الأعباء على النظام القضائي الجزائي.

كما أعاد هذا القانون التوازن إلى التعامل بالشيكات، مع التركيز على سهولة التنفيذ وحماية الثقة العامة. تبقى الحاجة مستمرة لتعزيز التوعية القانونية ومراقبة التنفيذ لمنع استغلال هذه التسهيلات التشريعية.

ورغم هذا التحول، لا يزال الشيك يحتفظ بقوته القانونية كوسيلة دفع معتمدة وملزمة، بشرط الالتزام بالأحكام والإجراءات التي ينظمها القانون. ومن هنا تبرز أهمية وعي الأطراف المعنية – سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات – بمسؤولياتهم القانونية تجاه إصدار الشيكات واستخدامها، تجنبًا لأي نزاعات أو مسائلات محتملة.

بالختام: نأمل أن يحظى هذا العمل رضاكم، وأن يسهم بشكل فاعل في إثراء الفكر القانوني وتعميق المعرفة في هذا المجال.

[14] ملاحظة: عبد الرزاق السنهوري بيّن أن حماية المعاملات التجارية تستدعي توازنًا بين التسهيل والصرامة القانونية، وأن تطور الشيكات يعكس تطور البيئة التجارية نفسها.

الملاحق والمراجع

التشريعات:

- القانون الاتحادي رقم (50) لسنة 2022 بشأن المعاملات التجارية.
- القانون الاتحادي رقم (18) لسنة 1993 بشأن المعاملات التجارية
- قانون الإجراءات المدنية

مقالات:

- مصرف الامارات العربية المتحدة
- الدراسات المصرفية الحديثة حول استخدامات الشيك وآليات تحصيله
- مكتب المحامي الظاهري ومشاركوه (مقال بخصوص تنفيذ الشيكات المرتجعة)
- مكتب السويدي وشركاؤه للمحاماة (مقال للأستاذ رضا حجازي بخصوص الشيك المرتجع الذي يعد سنداً تنفيذيا بدايةً من يناير 2022)
- موقع محاكم دبي
- دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي

المراجع الفقهية:

- عبد الرزاق السنهوري (الوسيط) في شرح القانون المدني، الجزء الرابع دار النهضة العربية، القاهرة
- عبد الحميد الشواربي الأوراق التجارية والشيك، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية
- محمد حسنين فهمي، النظرية الالتزامات التجارية في القانون التجاري، دار الجامعة الجديدة
- احمد شوقي عبد الرحمن، التنفيذ الجبري للأوراق التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية
- شريف محمد غنام، الوجيز في الأوراق التجارية في قانون دولة الامارات العربية المتحدة: الشيك كنموذج، دار الحكمة، الشارقة,2022 ط1 ص75
- بكري عبد الله سؤال وجواب في جرائم الشيك، النيابة العامة دبي 2022 ص 8-7
- حسن محمد عرب، ظاهرة الشيكات المرتجعة وموقف القضاء الجنائي، مجلة معهد دبي القضائي، العدد 10,2012, ص53 ,

- **الاجتهادات(الاحكام) القضائية:**

- دولة الامارات العربية المتحدة، محكمة دبي، الطعن رقم 241 لسنة 90 جلسة 1990/7/21

- دولة الامارات العربية المتحدة، محكمة تمييز دبي الطعن رقم 596 لسنة 2003 جلسة 2005/6/12
- دولة الامارات العربية المتحدة، محكمة تمييز دبي طعن رقم 272 لسنة 24 جلسة 10 ابريل 2004
- قرار محكمة تمييز دبي رقم 269 لسنة 2008 جلسة 2008/11/23
- قرار محكمة تمييز دبي رقم 364 لسنة 2009 تجاري جلسة 2009
- الطعن رقم 6 لسنة 2013 جزائي، محكمة تمييز رأس الخيمة، بتاريخ 24 يونيو 2013
- محكمة التمييز في دبي، الطعن رقم 2019/108 تجاري جلسة 2019/12/10
- المحكمة الاتحادية العليا، الطعن رقم 245 لسنة 2021 تجاري، جلسة 2021/6/22
- قرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2023

تم بحمد الله وتوفيقه

في تاريخ 7 مايو 2025